مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies
تعليقات

التعليم وفرص العمل:
كيف تؤثر السياسات التعليمية على رحلة الطالب من الثانوية إلى الجامعة وسوق العمل؟

هناء المعيبد(١)

تهدف رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ إلى تنوع الاقتصاد وخلق فرص عمل أكثر للمواطنين، إلا أن بطالة الشباب لا تزال مرتفعة ولا يزال الاقتصاد السعودي لا يستغني عن العمالة الأجنبية(٢). وبما أن أحد أولويات الرؤية بناء روابط أقوى بين التعليم والتنمية الاقتصادية أصدرت العديد من النشرات والأدبيات التعليمية حول قضية التحول من اقتصاد منخفض المهارات إلى اقتصاد معرفي، موصية صناع القرار بالاستثمار في التعليم والتدريب من أجل بناء قوى عاملة وطنية قادرة على المنافسة في عصر العولمة والرقمنة. ويفترض العديد من الناس أن تحول التعليم إلى نمو اقتصادي هو عملية سلسة غالباً ما يوضع اللوم على التعليم لكونه المرحلة الأولى في عملية إنتاج المهارات اللازمة لتنويع الاقتصاد وسعودة القوى العاملة في القطاع الخاص، لكن الحقيقة أن ترجمة التعليم إلى نمو اقتصادي هي عملية معقدة على أرض الواقع.

ولفهم سبب عدم تناسب مخرجات التعليم مع المتطلبات الاقتصادية فمن المهم النظر إلى العملية من خلال منظور متعدد الأبعاد؛ للتعرف إلى العلاقة المعقدة بين أنظمة التعليم وسوق العمل، خاصة أنه لا يتم ربط بين فرص العمل وتأثير ممارسات التعليم في المرحلة الثانوية في بناء سياسات التعليم.

يقدم هذا المقال منظوراً يتم من خلاله التركيز على كيفية تأثير هيكل التعليم الثانوي في المملكة العربية السعودية على سوق العمل، وسيحلل بعض الطرق التي تؤثر بها ممارسات التعليم الحالية على فرص الشباب السعودي المستقبلية. وعلى وجه الخصوص تأثير الحرية في اختيار المسار التعليمي وآليات فرز الطلاب في المرحلة الجامعية، كما سيقدم توصيات بشأن سياسات عامة لمعالجة عدم تطابق التعليم والاقتصاد.

---

(١) د. هناء المعيبد باحثة سعودية حصلت على درجة الدكتوراه في علم اجتماع التعليم في شهر يناير عام ٢٠٢٠ من كلية لندن الجامعية (University College London's Institute of Education)

(2) Jadwa Investment, "Labor Market Reports," http://www.jadwa.com/en/researchsection/research/economic-research/labor-market-reports.

تأثير الاختيار الحر على مستوى التعليم الثانوي

يرتبط المسار الوظيفي للفرد ارتباطاً وثيقاً بالهيكل التنظيمي للجهة المانحة لشهادته، وهو ما يعني أن الاختيارات التي يتم أخذها خلال فترة الدراسة يمكن أن تخلق أو أن تحد من الفرص المتاحة للفرد في سوق العمل لاحقاً[٣].

في بعض الدول، خاصة تلك التي يكون فيها سوق العمل محكماً مثل ألمانيا والنمسا، يرتبط المسار التعليمي الثانوي ارتباطاً وثيقاً بعملية التوظيف. في مثل هذه الأنظمة يتم فرز الطلاب إلى مسارات تعليمية مختلفة بناءً على درجاتهم الدراسية في سنوات المرحلة الابتدائية المتقدمة. وبالرغم من أن هذا الارتباط الوثيق بين التعليم والعمل يفتقد المرونة ويقلل من الخيارات في سوق العمل، إلا أنه يعطي الطالب وضوحاً لأنه يعي منذ سنٍّ مبكرة المسارات الوظيفية المتوقع أن يدخلها في المستقبل.

وعند مقارنة ذلك بأنظمة أخرى مثل نظام التعليم الثانوي السعودي، نجده لا يرتبط بعملية التوظيف، ويسمح للطلاب باختيار المسار التعليمي في المرحلة الثانوية بشكل حر غير مبني على التحصيل الدراسي أو الاختبارات، وخياراته تكون متعددة: العلمي، الأدبي/ الشرعي، المعاهد الصناعية الثانوية أو مسار تحفيظ القرآن، وقد تبدو حرية الاختيار أكثر مرونة على المدى القصير إلا أنها تخلق تحديات كثيرة على المدى البعيد؛ لأن الطالب غالباً ما يختار مساره التعليمي بدون النظر إلى التطلعات الوظيفية المستقبلية.

وتتضاعف التحديات بعد ذلك في المرحلة الجامعية بسبب تضييق القبول في جامعات المملكة على أساس اختيار المسار التعليمي الثانوي. فعلى سبيل المثال: لن يكون للطالب الذي اختار المسار الأدبي في المرحلة الثانوية فرصة للتسجيل في العديد من التخصصات الجامعية التي قد تتيح له فرصاً وظيفية واعدة في سوق العمل، وذلك لأن أصحاب العمل يقومون بربط فرص العمل بالتخصصات الجامعية بدلاً من المهارات أو شغف التعلم على رأس العمل، ومع ذلك يبدو أن قلة من طلاب المرحلة الثانوية يدركون الصلة الوطيدة بين المسار التعليمي وفرصهم المستقبلية العملية، وغالباً ما يكون شغلهم الشاغل هو التخرج بأفضل معدل دون التفكير بما سيأتي بعد التخرج وهذا ما قد شكل عائقاً أمام نمو فرص العمل للشباب السعودي في القطاع الخاص.

أدركت وزارة التعليم هذه المشكلة فتم تطبيق نظام المقررات الثانوي في جميع مدارس المملكة[٤]. حيث يوفر هذا النظام للطلاب حرية أكبر في اختيار المواد الدراسية في المرحلة الثانوية، ويتيح لهم الدمج بين مواد مسار العلوم الطبيعية ومسار العلوم الإنسانية من خلال المواد الاختيارية. بدأت تجربة النظام في سنة ٢٠٠٤م وتم تطبيقه تدريجياً في مدارس مختارة قبل اعتماده في عام ٢٠١٩م كنظام ثانوي وطني جديد. وسيتم تنفيذه في جميع المدارس الثانوية في المملكة خلال السنوات الثلاث القادمة.

رغم أن نظام المقررات يتيح فرصة للحصول على مواد دراسية متنوعة بغض النظر عن المسار التعليمي الذي تم اختياره، إلا أن المخاطرة تتمثل في أن الطلاب سوف يستمرون في اختيار المواد التي تحد من خياراتهم المستقبلية طالما كان الاختيار غير مقيد، خصوصاً في ظل غياب التوجيه التعليمي والمهني المؤسسي، حيث ستظل الصلة بين اختيارات المواد الدراسية وآفاق المستقبل الوظيفية غير واضحة بالنسبة للطلاب، وسيعتمد أغلبهم على توجيه غير رسمي يفتقد إلى الاحترافية من أفراد أسرهم لتشكيل تطلعاتهم وخياراتهم، دون التفكير في التوقيت أو الملاءمة لسوق العمل المستقبلي.

---

(٣) للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلًا حول العلاقة بين النظم المدرسية وأسواق العمل، انظر:
Jutta Allmendinger, "Educational Systems and Labor Market Outcomes," *European Sociological Review*, Vol 5, no. 3 (1989): 231–50.

(٤) وزارة التعليم، تطبيق نظام المقررات على جميع المدارس الثانوية بشكل مرحلي في ٣ سنوات، https://www.moe.gov.sa/ar/news/Pages/n-m-3-y.aspx

آلية الفرز للانتقال من المرحلة الثانوية إلى الجامعية

هناك عائق رئيس آخر في عملية الربط بين التعليم والتوظيف، وهو آلية الفرز عند الانتقال من المرحلة الثانوية إلى المرحلة الجامعية. حيث يعتمد القبول في الجامعات حالياً على معيار يجمع بين المعدل الثانوي ونسبة التحصيل في اختبارات تعليمية مركزية تعد من قبل المركز الوطني للقياس[٥]. وبالرغم من أن الدور الأساس لهذه الاختبارات هو تقييم مستوى المتقدمين على الجامعة، إلا أنها تظهر أيضاً عدم ثقة الجامعات في قدرة المدارس الثانوية على التقييم المنصف والمحايد للطلاب، ورغبتهم في وجود طرف محايد يلعب دوراً رقابياً في قياس الممارسات المدرسية.

وغالباً ما يتسبب انعدام الدعم المؤسسي للمدارس في صدمة للطلاب في عدم استعدادهم لهذه الاختبارات عند نهاية التعليم الثانوي أو عند رفض الجامعات لهم، حيث إن غالبية المدارس غير مجهزة لدعم الطلاب للتحضير لاختبارات المركز الوطني للقياس. فعلى سبيل المثال: يوضح تقرير صادر عن المركز في عام ٢٠١٣م أن أداء الطلاب في منطقة الرياض ومنطقة مكة المكرمة والمنطقة الشرقية أفضل من أداء الطلاب في جميع مناطق المملكة الأخرى. كما يظهر أن المدارس التابعة لإدارة التعليم بالمنطقة الشرقية تشكل ٢١٪ من قائمة أفضل مائتي مدرسة أداءً في المملكة، في حين لا توجد أية مدرسة خارج المناطق الثلاث المذكورة أعلاه ضمن هذه القائمة[٦].

وبالإضافة إلى وجود تفاوت في المستويات لأسباب جغرافية، فإن التركيز على الاختبارات المركزية خطر؛ لأنه يقلل من قيمة العملية التعليمية وجميع مخرجاتها، فبالرغم من أهمية محاسبة المدارس على جودة التعليم المقدم للطلاب، إلا أنه لا ينبغي تعريف التميز في التدريس بشكل محدود يتمثل في رفع أداء الطلاب للقبول بالجامعات.

كما أن دفع الثقافة التعليمية في المدارس للتركيز فقط على الدراسة من أجل التحصيل يحمل خطورة أخرى، حيث يتم إغفال تطوير مهارات الطلاب الأخرى غير المنهجية والتي يمكن صقلها عن طريق الأنشطة الرياضية والموسيقية وغيرها والتي تعتبر ضرورية لإعدادهم للوظائف المستقبلية، والتي يشار إليها أحياناً باسم مهارات القرن الحادي والعشرين مثل: الإبداع والتعاطف والتواصل والتعاون والمرونة والصبر والقيادة والمبادرة، وهي مهارات يصعب قياسها بالاختبارات.

وقد ينتج عن نظام التقييم الذي يعتمد بشكل مفرط على الاختبارات المركزية طلاباً يؤدون أداءً جيداً في الامتحانات ولكنهم يفتقرون إلى نوع الذكاء المطلوب لدفع النمو الاقتصادي. وهذا ما يشدد عليه أندرياس شليكر رئيس قسم التعليم في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث يشير إلى أهمية توخي الحذر في قياس قدرات الطلاب، وإلا فإن المدارس ستنتهي في نهاية المطاف بتعليم «روبوتات من الدرجة الثانية وليس بشر من الدرجة الأولى.»[٧]

---

(٥) تشمل هذه الاختبارات اختبار القدرات العامة واختبار التحصيل الدراسي. للحصول على وصف كامل لهذه الاختبارات، راجع موقع المركز الوطني للقياس، https://www.qiyas.sa/ar

(٦) المركز الوطني للقياس، نتائج القياس توضح خللًا لدى إدارات التعليم، https://www.qiyas.sa/ar/Media/Articles/Pages/Measurementresultsshow.aspx.

(7) Jenny Anderson, "The Unlikely Champion for Testing Kids around the World on Empathy and Creativity," *Quartz*, February 22, 2019, https://qz.com/1540222/how-changing-the-pisa-test-could-change-how-kids-learn/.

التوصيات

في ضوء التحليل الوارد أعلاه يقدم هذا المقال التوصيات التالية: أولاً: بما أن الاختبارات المركزية هي الآلية المستخدمة في تحديد الفرص المستقبلية للطلاب في الوقت الحالي، فلا بد من الاستثمار في تقديم التوجيه المهني المؤسسي لطلاب المدارس الثانوية لمساعدتهم في اختيار المسار والاستعداد لهذه الاختبارات. وبما أن تطبيق نظام المقررات خطوة إيجابية نحو التوافق بين التعليم والعمل فإن تقديمه متصاحباً مع التوجيه المهني سوف يقلل من العوائق المستقبلية للطلاب. وينبغي أن يربط التوجيه خيارات المسار التعليمي بفرص العمل المستقبلية، وعليه نحن بحاجة إلى المزيد من الأبحاث حول كيفية توفير برامج توجيه عالية الجودة على نطاق واسع تعالج اهتمامات جميع أصحاب المصلحة في العملية الانتقالية؛ من التعليم إلى العمل. بالإضافة إلى توفير برامج تدريبية للمعلمين على كيفية تأهيل الطلاب للاستعداد للاختبارات، وذلك من أجل الحد من التباينات الجغرافية في الأداء في الاختبارات القياسية.

ثانياً: تخفيض أهمية الاختبارات المركزية في عملية القبول في الجامعات، والاهتمام بمواهب واهتمامات الطلاب المتنوعة والتي قد لا تقاس بالاختبارات. كما ينبغي أن تدرس الجامعات طرق تقييم جديدة استناداً إلى ممارسات الجامعات في الدول الأخرى، حيث إن التنوع في أدوات التقييم يمكن لجان القبول في الجامعات من التعرف إلى مواهب المتقدمين التي لا يمكن اكتشافها عامة من خلال الاختبارات، وذلك باستخدام طرق بديلة مثل: المقابلات والمقالات، بالإضافة إلى تشجيع وتمكين المدارس الثانوية من تنفيذ أنشطة رياضية وثقافية تدعم ممارسات تسخر إمكانات جميع الطلاب؛ ومن ضمنهم من لا يحصل على الأداء الأكاديمي العالي، ومن ثم المساهمة في التنوع المستقبلي في سوق العمل.

وأخيراً: وتماشياً مع أهمية الدعم المؤسسي للمدارس والمدرسين وعملية القبول الجامعي الأكثر توازناً، فإن توفير العديد من الخيارات لما بعد المرحلة الثانوية للطلاب أمر ضروري. كما يجب في الخيارات المقدمة أن تأخذ في الحسبان التنوع في قدرات الشباب وتطلعاتهم، وخاصة أن لتوطين العمالة في القطاع الخاص يتطلب أن يلتحق عدد أكبر من الشباب السعوديين بالكليات الفنية والمهنية، وإن كان الملاحظ حالياً أن التعليم التقني يعتبر مساراً غير مرغوب فيه لمن لم يحصل على قبول جامعي وليس خياراً أولياً، وتتعقد المشكلة لعدم تقدير أصحاب الأعمال لخريجي التخصصات التقنية والمهنية، إضافة إلى خشية الطلاب من عدم وجود فرص عمل في هذه التخصصات، فالطالب الذي يفشل في الحصول على الدرجات المرجوة في اختبارات القياس يلجأ إلى التعليم التقني رغماً عنه، ولذلك فإن إدراج التعليم التقني ضمن قائمة خيارات بشكل متساو من ناحية الجودة والفرص لمرحلة ما بعد الثانوية؛ سوف يوسع خيارات الشباب، ويساعد أيضاً في جذب فئة من الموهوبين إلى مجالات عديدة ومتنوعة يستفيد منها سوق العمل ويبدع فيها الشباب.